

Distr.: General
23 May 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي الدورة الثانية عشرة

نيويورك، 3-5 آب/أغسطس 2022

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت*

المعلومات الجغرافية المكانية البحرية

المعلومات الجغرافية المكانية البحرية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجه نظر لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير الذي أعده الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية البحرية، والذي سيُنَاح باللغة التي قُدِّم بها فقط على الصفحة الشبكية ذات الصلة التي تتعدها لجنة الخبراء (<https://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/12th-session/>). ولجنة الخبراء مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير وإبداء رأيها في التقدم الذي أحرزه الفريق العامل في جهوده من أجل تقديم الإرشادات وتشجيع توافر المعلومات الجغرافية المكانية البحرية وتيسير الحصول عليها بما يعود بالنفع على المجتمع والبيئة والاقتصاد.

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء، في دورتها الحادية عشرة، المعقودة افتراضياً في 23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021، المقرر 109/11، الذي رحبت فيه بخطة عمل الفريق العامل للفترة 2021-2022 وبالتقدم المحرز. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود المتواصلة الرامية إلى مواصلة عمل الفريق العامل مع الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية في سياق تحديث بيئة المعلومات الجغرافية المكانية، ورحبت بوضع توجيهات سياساتية متكاملة وإطار تشغيلي للمجال البحري (مشروع الإطار التشغيلي)، يشملان جميع العناصر المتصلة بالمياه، بما في ذلك المحيطات والبحار والمناطق الساحلية والدلتات

* E/C.20/2022/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

010622 310522 22-07818 (A)



والمجاري المائية الداخلية والممرات المائية، بوصفهما مساهمة هامة في هذا التحديث، مع التأكيد في الوقت نفسه من جديد على أن الفريق العامل يجب ألا يكون نسخة مكررة من الإطار المتكامل. وسلّمت اللجنة بأن المجال البحري مجال شامل لعدة مواضيع وعدة اختصاصات، ويشمل الهيدروغرافيا، والأوقيانوغرافيا، والجيولوجيا البحرية، والبيولوجيا البحرية، والأنشطة المتصلة بالإنسان، والإدارة البحرية، وأن مشروع الإطار التشغيلي يعد جسرا بين الإطار وممارسات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية البحرية.

وشجعت لجنة الخبراء على النظر في الفريق العامل المعني بعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة ومشروع الخريطة العامة لأعماق المحيطات لعام 2030، وعلى تقديم الدعم إليه للمساهمة، من خلال مشروع الإطار التشغيلي، في تحقيق هدف حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، وأشارت في هذا الصدد إلى أهمية إشراك الدوائر العلمية السياساتية والقانونية المعنية بالمحيطات من أجل إيجاد حلول متكاملة. ولاحظت اللجنة أيضا أن تكامل المجالات الأرضية والبحرية والعقارية لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء، وشجعت على مواصلة النظر في ضمان تعاون المؤسسات للنظر في الترتيبات والمعايير والهياكل الأساسية القابلة للتشغيل البيئي وتطويرها من أجل دمج جميع أنواع المعلومات الجغرافية المكانية التي تستفيد من الإطار. وطلبت اللجنة إلى الفريق العامل أن يركز على وضع واستكمال مشروع الإطار التشغيلي في الوقت المناسب بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية.

ويقدم الفريق العامل في التقرير معلومات عن التقدم الذي أحرزه، بما في ذلك استعراض خطة عمله وأنشطته. ويناقش مجالات التركيز في خطة عمله المستكملة للفترة 2022-2023 كجزء من الجهود المبذولة للمضي في زيادة الوعي وتوفير التوجيه وتشجيع توافر المعلومات الجغرافية المكانية البحرية وإمكانية الحصول عليها لفائدة المجتمع والبيئة والاقتصاد. ويسعى الفريق العامل، من خلال خطة العمل المستكملة، إلى النهوض بأهدافه ووظائفه، التي تشمل: (أ) الحاجة إلى التعاون والشراكات والاتصالات وتنمية القدرات، بما في ذلك الاعتبارات ذات الصلة بالمنظمة الهيدروغرافية الدولية ولجانها الإقليمية، ومختبر الابتكار والتكنولوجيا المشترك بين سنغافورة والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، ومشروع الخريطة العامة لأعماق المحيطات لعام 2030، وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة؛ (ب) الأطر السياساتية والقانونية والبيانات الموثوقة والسلطة والوصاية؛ (ج) الواجهة البيئية التي تصل البر والبحر والمناطق الساحلية؛ (د) تكامل المجالات البحرية والأرضية والعقارية.

ويتضمن التقرير لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل والخطوات التالية في صياغته لمشروع الإطار التشغيلي وتشاوره بشأنه، يتم الإقرار فيها بأن الإطار يوفر النموذج الشامل للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية. وفي هذا الصدد، تشكل مسارات الإطار الاستراتيجية التسعة الآلية التي يمكن من خلالها تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية البحرية وغيرها من البيانات المفيدة من أجل إيجاد حلول للمشاكل المجتمعية والبيئية، وحفز النمو الاقتصادي والفرص. ويهدف مشروع الإطار التشغيلي، الذي اتفق عليه الفريق العامل الآن باعتباره الإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية، إلى توفير مبادئ توجيهية عملية يمكن للبلدان استخدامها لتعزيز توافر المعلومات الجغرافية المكانية البحرية، وإمكانية الحصول عليها، وتحقيق أكبر فائدة من ترتيباتها المتكاملة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية من أجل تحسين المجتمع والبيئة والاقتصاد.

ويقدم التقرير أيضا للجنة الخبراء سردا لاجتماع الخبراء الثالث الذي عقده الفريق العامل بالحضور الشخصي في سنغافورة في الفترة من 9 إلى 13 أيار/مايو 2022، والذي تزامن مع حلقة دراسية دولية بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، نظمتها الأمم المتحدة حول موضوع "الإدارة الفعالة والمتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية". ولاحظ الفريق العامل أن زيادة توافر المعلومات الجغرافية المكانية البحرية وإمكانية الحصول عليها لهما فوائد بالنسبة للعديد من جوانب المجال البحري، ومنها ما يتعلق بما يلي: (أ) الشحن التجاري والملاحة الآمنة، وإدارة الموارد البحرية، والاقتصاد الأزرق، والتخطيط المكاني البحري؛ (ب) إدارة حالات الطوارئ والاستجابة لها؛ (ج) البحث العلمي والحدود البحرية والإدارة البحرية؛ (د) إنفاذ القانون والدفاع. ويمكن أن يوفر الحصول على معلومات جغرافية مكانية بحرية موثوقة وعالية الجودة في الوقت المناسب البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون المعلومات الجغرافية المكانية البحرية متاحة ويمكن الحصول عليها بسهولة لدعم التنظيم والإدارة القائمين على البيانات والأدلة للبحار والمحيطات والمناطق الساحلية والمياه الداخلية. فمعرفة مكان وجود الناس والحياة والأحداث والأنشطة البحرية والعلاقات المكانية التي تجمع بينهم أمر ضروري لوضع سياسات واتخاذ قرارات مستنيرة. ويتسم توقيت هذه البيانات بنفس القدر من الأهمية. وهناك حاجة إلى معلومات جغرافية مكانية بحرية آنية من أجل التأهب والاستجابة لحالات طوارئ من قبيل الكوارث، ولكن البيانات الآنية أو شبه الآنية يمكن أن تكون مفيدة أيضا في تحديد الأولويات الاستراتيجية وقياس النتائج ورصدها، بما في ذلك ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.